التعدي على المنفعة الذي لم تتضمن فيه الذات بل تضمن ولا
علة الا باستيفاء فان حشم ذكر ان محل اطلاق ضمان المنفعة
بالتعدي عليها لافي عين من اقسام التعدي بغير التغييب
البين فيه الارش لا القيمة كما في الغصب فليتظر فان
افات المقصود عرفا كقطع ذنب دابة ذي هيئة وتقص الثاني ان لم يعف ومن
حبس على عبد فاخذ مربه قيمته عتق عليه ان لم يسر
وليس لربه امتناع من اخذ القيمة حيث تحش العين
وعلى نون رفاه ثم غرم النقص واجرة الطبيب والدواء
فيما لا شيء فيه مقدر كالرقبة يغرمها على الراجح ثم العين
وصل وان زرع فاستحقت فان لم ينقص بالزرع
فلرب الارض اخذه مجانا وان انتقص فلربها قلعه
او اخذه بقيمته مقلوعا او كراسنة وتقص الثالث
ان فات الابان انتفع به او لا كما في حشم ذكر ان الزارع
ذا شبهة او مجهولا والا بان فات وقت ما تراد له
ابانها تشبيه في كرا المثل
الارض فلا شيء لمن بها على ذي الشبهة والمجهول فان استحق
كرا الارض المعين والا فعوضه يقوم مقامه قبل الحرث قسم
وجده للمستحق اخذ شبه فيلزم الملكة ذي كرا المثل
وله الامضاء واخذ الارض الا ان يابى ذو الشبه
ويدفع الاخر كرا السنة فاذا ابى انفسا اسلمها فلا شيء
كاستحقاق الارض نسقه في انه يلزمه اخذها الا ان يابى الحرث
ولا يجبر من الارض الا بما كراها ما بقي الا ان عرف ما ينويه

بقيا للمجهل ثم هو في نقده كالاول من اكراها ان امن والا
فامين ينقد للثاني والغلة لذي الشبهة والمجهول
الحكم فليس عليه اي كل منهما صدقا في حرة اشتراها
ظنا انها امة ووطيها ولا غلتها وعليه النفقة الا ان
الخصام فعلى المقتضي له كما ياتي كوارث وموهوب ومشتر
لم يعلم بالتعدي تشبيه في الغرم بالغلة خلافا لوارث
طرى عليه دين او وارث فلا يغرم بالغلة ولو
متعذر الحرث له وصي لا ان اكتر لنفسه لانه مستلف
والا نفق الوصي عليه فلا ضمان على واحد منهما ولذي
الشبهة قيمة شابه قائما ان عرفه الا ان يكون بناه ملوك
فنقوضا كذا ابي بن زرقا على الخرشي وغيره والا دفع قيمة
الارض فان ابى فشريكان بالقيمة يوم الحكم وله في
الحبس لا ربع له نقضه فان كان ربع بقيمته بقي في
الوقف ومن اولد امة فاستحقت ضمن قيمتها وقيمة
الولد وهو لاحق به يوم الحكم والاقل من قيمة الولد
وما اخذ ان اخذ دية او صلحا كان عفا في الخطا فكانه
اخذ الدية وفي العفو عن العمد الرجوع على الجاني فان
افتقر الاب فلا شيء للسيد ومن تقدم على شيء في
ملك بتحضر ظاهرا كان هدم بناه او سرق عبده او
فاستحقه المتعدي للمستحق ولو ورثه الاول
ان الاول له اي الثاني في الانلاف مفهوم التعدي
كالاصلاح او التلف الاول فهدم كان هدم ذي الشبهة فليس
للمستحق الا النقض ان وجد ومن استعمر مدعي الحرية

استحق؟